التكامل الاقتصادي العربي كخيار لمواجهة تحديات المنظمة العالمية للتجارة

شيبوط سليمان

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة

تمهيد:

إن المتغيرات والأحداث العالمية أتت في جانب منها نتيجة لتفاعل عدد من العوامل، من بينها تفاعل السياسات الاقتصادية والترتيبات الدولية التي يتم تنظيمها من خلال المؤسسات الدولية المختلفة، والتفاعل بين دور هذه المؤسسات، وتأثر دورها بضغوط بعض القوى الاقتصادية والسياسية الكبرى في العالم.

لقد أصبحت العولمة من الظواهر البارزة في التطور العالمي على جميع المستويات السياسية، الاقتصادية والثقافية، من خلال زيادة الاعتماد الاقتصادي التبادلي عن طريق خفض القيود الجمركية، وتدويل الاستثمار، وتكامل أسواق المال العالمية، وزيادة التدفقات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي..الخ.

وفي ظل النظام التجاري العالمي الجديد الذي تقوده المنظمة العالمية للتجارة، التي جاء إنشائها استكمالا للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فالمنظمة العالمية للتجارة حلت محل الجات لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولا لما كانت تفعله الجات في مجالات أوسع للتجارة العالمية على نطاق السلع الزراعية و الصناعية و الخدمات الفكرية و الاستثمار، كما أنه من أهم أهدافها هو خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

والدول العربية باعتبارها جزء من هذا العالم الذي نتحدث عنه فإنها تعاني من جملة من التحديات أمام حتمية الانضمام، فالأوضاع الراهنة لكل دولة عربية منفردة لا تؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية .

وعليه يمكن أن نقسم الورقة البحثية في المحاور التالية:

أولاً: انعكاسات تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاديات العربية؛

ثانياً: التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة؛

1. انعكاسات تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاديات العربية

إن أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع و الخدمات و رأس المال و المعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية و الإقليمية، و هي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التي أدت إلى جعل العالم و كأنه قرية صغيرة، هذه المميزات تتفق مع ما تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة و تتناسق مع معطيات النظام الدولي الجديد الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه و قواعده على الاقتصاد العالمي.

1.1. التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة:

إن التطورات الجذرية التي حدثت في النظام التجاري العالمي ، قد انطلقت منذ عام 1947 عبر مؤتمر هافانا الذي أفرز اتفاق هافانا الشهير بشأن تحرير التجارة الخارجية، ورغم إبرام الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة (الجات) وسريانها منذ

1948، ورغم دخول دول العالم في ثمانية جولات تفاوضية بشأن تحرير التجارة الدولية محصورة في ميدان البضائع، إلا أن اقتحام الملكية الفكرية ميدان التجارة الدولية وكذلك الخدمات، قد تم في جولة أورغواي الأخيرة 1986-1994، حيث تم إقحام هذين الموضوعين بتدخل أمريكي مباشر وتأييد الدول الصناعية الكبرى في ظل معارضة الدول النامية، ومع اختتام أعمال جولة أورغواي جرى إنشاء منظمة التجارة العالمية بموجب إعلان مراكش1994/04/15 لتبدأ عملها اعتبارا من 1995/01/01.

1.1.1.تطور إنشاء المنظمة العالمية للتجارة:

إن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة حديثة النشأة تأسست في 01 جانفي 1995، مقرها جنيف بسويسرا و تتولى مهمة تنظيم التجارة الدولية، و هي بذلك تشكل الدعامة أو الركيزة التجارية الجديدة التي تصطلح بالمنظمة العالمية للتجارة، و تعرف كإطار للمفاوضات المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقاً للقواعد و الأحكام المتفق عليها و هي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، ومن ضمنها الاتحاد الأوربي وهو الهيئة الوحيدة التي تحظى بالعضوية الكاملة، إضافة إلى 31 دولة بصفة مراقب ينتظر أن تحظى بالعضوية خلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ نيلها صفة المراقب، كما تحظى سبع منظمات دولية بعضوية المنظمة كأعضاء مراقبين دائمين[1].

ومنظمة التجارة العالمية وريثة خمسين عام تقريبا من الجهد الدولي الذي انطلق مع إقرار وسريان الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) وهو جهد يستهدف تحرير التجارة من القيود الجمركة والسعي لتخفيض التعريفة وفتح الأسواق الدولية أمام تدفق السلع والخدمات[2].

وعرفت الجات منذ إنشائها 8 جولات من سنة 1947 إلى سنة 1993 وتعتبر جولة الاورغواي أهمها أين تحولت الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة ويمكن إيجازها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(01) : موجز جولات الجات

السنة	اسم ومكان الانعقاد	الموضوعات المطروحة	عدد الدول
1947	جنيف	الرسوم الجمركية	12
1949	أنيسي	الرسوم الجمركية	13
1951	توركواى	الرسوم الجمركية	38
1956	جنيف الثانية	الرسوم الجمركية	26
1961-1960	ديلون	الرسوم الجمركية	26
1967-1964	كيندي	التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق	62
1979-1973	طوكيو	التعريفات الجمركية ، والتدابير غير الجمركية ، واتفاقات نطاق العمل.	102
1994-1986	أورغواي	التعريفات الجمركية ، والتدابير غير الجمركية ، والقواعد ، والخدمات ، والملكية الفكرية ، وتسوية المنازعات ، والمنسوجات ، والزراعة ، وإنشاء المنظمة....الخ.	123
2004-2002	الدوحة	جميع السلع والخدمات ، الرسوم الجمركية،التدابير غير الجمركية، مكافحة الاغراق ، الدعم الحكومي ، اتفاقات التجارة الاقليمية ، الملكية الفكرية ، البيئة ، تسوية النزاعات ، قضيا سنغافورة.	144

المصدر:أن ماكريك ، جدول أعمال الدوحة ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر2002 ،ص6.

وتعد جولة ارو جواي من أهم الجولات التي دارت في رحى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ نشأتها حتى إنشاء منظمة التجارة الدولية، وهي المحاولة الجادة لإصلاح هيكل النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف ،ومواجهة المشاكل التي اعترضت هذا النظام[3]. وتناولت المفاوضات في سبتمبر1986 عدد هام من المشاكل المتعلقة بالسياسة التجارية، وتوسيع النظام التجاري لعدة مجالات أخرى، وخاصة التجارة المتعلقة بالخدمات والملكية الفكرية، وإعادة هيكلة تجارة المنتجات الحساسة كالمنتجات الزراعية والنسيج[4] .

بعد انتهاء جولة أورجواي سنة 1993، اجتمع وزراء مالية و اقتصاد و تجارة 117 دولة في مراكش بالمغرب في 15 أفريل 1994 ليعلنوا قيام المنظمة العالمية للتجارة، و التي تحل محل اتفاقية الجات، لتدخل حيز التنفيذ بداية من 01 جانفي1995[5].

2.1.1. أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجهها التجارة العالمية و آليات فض المنازعات بين الدول الأعضاء ، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية و المالية للدول الأعضاء.

أ_ أهداف المنظمة العالمية للتجارة[6]:

1_ خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

2_ تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.

3_ تحقيق التوظف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل في الاتجار في السلع و الخدمات بما يخدم الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

4_ توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل وزيادة نطاق التجارة العالمية.

5_ توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.

6_ محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

7_ زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

ب_ مبادئ المنظمة العالمية للتجارة: وتتمثل فيما مايلي[7]:

1_ إتباع مبدأ عدم التمييز في المعاملة بين دولة وأخرى في التجارة الدولية بحيث يخضع أعضاء المنظمة ، إلى معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

2_ منع القيود الكمية في المبادلات التجارية بين الأعضاء.

3_ يكون حل الخلافات عن طريق التشاور بين الدول الأعضاء.

4_ مبدأ المعاملة الوطنية.

5_ مبدأ التحفظات الجمركية المتبادلة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

6_ مبدأ الشفافية.

7_ مبدأ المفاوضات التجارية.

8_ مبدأ المعاملات التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب.

3.1.1. الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة:

تتكون المنظمة من أربع أجهزة رئيسية موزعة على 04 مستويات و هي[8]:

أ- **المؤتمر الوزاري:** و هو أعلى جهاز و يمثل السلطة المطلقة للمنظمة و يجتمع كل سنتين.

ب- **المجلس العام:** و هو الذي ينسق بين دورات المؤتمر يتكون من ثلاث أجهزة:

- المجلس العام.
- جهاز فض النزاعات.
- جهاز مراقبة السياسات التجارية.

ج- **المجالس الخاصة بمجالات التبادلات التجارية الكبرى:** و هناك ثلاث مجالس:

- مجلس تجارة السلع.
- مجلس تجارة الخدمات.
- مجلس حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

د- **اللجان الفرعية:**تتكون هذه اللجان بمعرفة المجلس الوزاري، الذي يكون له الحق في تكوين أجهزة جديدة عند الحاجة، ومن هذه اللجان : لجنة التجارة والتنمية، ولجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الشؤون الإدارية والمالية.

هـ- **السكرتارية:** يرأس هذه السكرتارية سكرتير عام يعينه المجلس الوزاري ويحدد صلاحيته وواجباته وشروط خدمته. ويعين المدير العام* موظفي السكرتارية ويحدد واجبتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقا للقواعد العامة التي يحددها المجلس الوزاري.

هذا عن منظمة التجارة العالمية، فماذا عن موقف الدول العربية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟.

2.1. موقف الدول العربية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

يمكن تلخيص موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية على النحو التالي[9]:

_ هناك دول تتمتع بالعضوية الكاملة (13) أي أنها أطراف متعاقدة وهي(الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب وموريتانيا و السعودية ولبنان) .

_ وهناك دول تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في منظمة التجارة العالمية وهي الجزائر والسودان واليمن وليبيا والعراق.

_ وهناك دول تحضر اجتماعات منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب وهي سوريا.

ومن خلال الاجتماع التشاوري لوزراء الاقتصاد والتجارة والمالية العرب المشاركين في اجتماع القاهرة في الفترة 17-18 جويلية 2001، تم التأكيد على ضرورة مساندة الدول العربية التي تقدمت بطلبات الانضمام إلى المنظمة، وذلك بإتباع الخطوات التالية [10]:

_ العمل على زيادة مشاركة الدول العربية الأعضاء في مجموعات العمل المعنية ببحث طلبات انضمام الدول العربية المتقدمة العضوية منظمة التجارة العالمية.

_ اعتماد برنامج العمل للدول الأقل نموا الصادر في بروكسل في ماي 2001 للعقد 2001/2010 واعتماد نظام سريع ومبسط .

_ التأكيد على عدم مطالبة الدول الأقل نموا بالتزامات أكبر من التزامات مثيلاتها من الدول الأعضاء ، وتقديم المعونة الفنية وخاصة التدريب ورفع كفاءة المفاوضين.

_ مطالبة الدول الأعضاء في المنظمة، بحيث لا تطالب الدول المتقدمة بمطالب مفرطة أو مرهقة تفوق الالتزامات التي بها الدول المماثلة الأعضاء.

_ حث جميع الدول المتفاوضة مع الدول العربية المتقدمة بطلبات الانضمام على احترام الخصوصيات الثقافية والأخلاقية .

و يرى مؤيدي انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يتعارض مع مبدأ الحماية للصناعة المحلية وفق المادة (19التي تسمح للدول الأعضاء، و خاصة الدول النامية باتخاذ إجراءات وقائية ضد إدخال أي سلعة فيما إذا كان استيرادها يسبب ضررا فادحا للمنتجين المحليين[11]. أما المعارضين للانضمام يرون أن المنظمة تكريسا للهيمنة و التبعية للنظام الرأسمالي الذي يخدم مصالح القوى الغربية و جماعات الضغط فيها، و يعتبرها جهازا آخر بالإضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى لإملاء السياسات والتحكم في العالم، و أنها تشكل عبئا على التنمية من خلال إلغاء الضرائب و الرسوم الجمركية و بالتالي حرمان خزينة الدول النامية و بالأخص العربية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها[12].

والجدول يوضح تواريخ الانضمام للدول العربية الأعضاء والدول العربية التي لها صفة مراقب في المنظمة العالمية للتجارة.

الجدول رقم (02): الدول العربية الأعضاء والدول العربية التي لها صفة مراقب في المنظمة العالمية للتجارة

	الدولة	تاريخ العضوية
أولا: الدول الأعضاء	-الأردن	11 أفريل 2000
	-الإمارات العربية المتحدة	10أفريل1996
	-البحرين	1جانفي1995
	-تونس	29مارس1995
	-جيبوتي	31ماي1995
	-عمان	9نوفمبر2000
	-قطر	13جانفي1996
	-الكويت	1جانفي1995
	-مصر	30جوان1995
	-موريتانيا	31جانفي1995
	-المغرب	1جانفي1995
	-السعودية	2005
ثانيا: الدول التي لها صفة مراقب	-الجزائر	17جوان1987
	-السودان	25أكتوبر1994
	-لبنان	14أفريل1999
	-اليمن	17جويلية2000

المصدر: رشيد بوكساني ، نسيمة أوكيل ، دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام على المنظمة العالمية للتجارة ، الملتقى الدولي الثاني"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق" ، الاغواط17-19 أفريل2007، ص307.

وفي الأخير، إذا كانت وجهات النظر تختلف من مؤيد ومعارض للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فماذا عن آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاديات العربية؟.

3.1. آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العربي:

الغالب أن الدول العربية تنتمي أغلبها إلى مجموعة الدول النامية. وعليه فإن تحليل الآثار المتوقعة من تواجد المنظمة على رأس النظام لتجاري الدولي على الدول العربية ينطوي على نفس تحليل الآثار على الدول النامية، و يمثل النفط والبتر وكيماويات أهم سلعها التصديرية، والمصدر الرئيسي لمواردها من العملات الحرة، والركيزة الأساسية لتخطيط برامجها التنموية المستقبلية، ما يجعل هذه البرامج شديدة التأثير بتذبذب الأسعار العاملة للنفط. لذا تبدو حاجة الدول العربية النفطية إلى التحول تدريجاً عن الاعتماد شبه الكلي على سلعة واحدة، بصفتها مصدراً رئيسياً للدخل القومي وخطط التنمية، وخاصة أن هذه السلعة، ألا وهي النفط ومشتقاته، لم تدخل ضمن السلع، التي شملتها مفاوضات جولة أوروجواي.

وفيما يلي تحليلا موجزا لأهم الآثار السلبية والايجابية الناتجة عن انضمام الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة:

1.3.1. الآثار السلبية:

ترى بعض الدراسات أن هناك آثارا سلبية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها إلى عضوية المنظمة ، ومن هذه الآثار مايلي:

أ- تزايد المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق، ومن ثم اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية، سواء كانت منافسة سعرية، أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة[13].

ب- تحرير التجارة الدولية، في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، سيعوق صناعة البتر وكيماويات العربية، التي ما زالت في طور النمو، بتعريضها لمنافسة دولية شديدة، كذلك سوف تتأثر الصناعات الكيماوية العربية، إذ سترتفع نفقة الواردات منها لحاجة الأسواق المحلية إليها [14].

ج- تتعرض السلع الصناعية العربية لمنافسة دولية شديدة، لأن معظمها مواد خام ، تسعى الدول الصناعية إلى ابتكار بدائلها. كما أن إلغاء نظام الحصص لاستيراد الملابس الجاهزة العربية، بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي حُددت بعشر سنوات (1995-2004) سيؤثر في الموازين التجارية العربية، ما لم تُطوَّر أساليب الجودة الشاملة، والمواصفات القياسية العالمية[15].

د- تزايد نفقة برامج التنمية، نتيجة تطبيق الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وما ينجم عنها من ازدياد نفقة استيراد التقنيات الحديثة، والنفقات المقترنة بحق استخدام العلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر ، والبرمجيات، وما إلى ذلك. وسيسفر ذلك عن ارتفاع أسعار المنتجات الفكرية العربية، إضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقافي والفكري من قِبَل الدول غير العربية الأعضاء في المنظمة[16].

هـ- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا السلع الغذائية، وذلك كنتيجة منطقية لتخفيض الدعم الممنوح للإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة، وبالتالي سوف يكون لذلك أثار سلبية على كل البلدان العربية المستوردة لمواد زراعية أساسية نتيجة للالتزام بالتخلص من دعم المنتجين ودعم التصدير[17].

و- الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي ، وبوجه عام في الإنتاج والتوظيف والصناعة العربية.

ز- ترتفع معدلات البطالة وخاصة في القطاع الصناعي، نتيجة تدهور وإغلاق بعض الصناعات الغير قادرة على المنافسة.

ح- استمرار التخفيضات الجمركية على الوردات، يترتب عنه انخفاض حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية على الخزينة العمومية، مما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة.

ويمكن توضيح الآثار المباشرة للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاديات العربية في المجالات التالية :

ففي **القطاع الزراعي** ، تتصف الدول العربية بحساسية شديدة تجاه تقلبات الأسواق العالمية لأنها تستورد حوالي (20%) تجارة العالم من القمح فقط، وحوالي (17%) من تجارة الحبوب[18]، فالدول العربية دول مستوردة للغذاء بصفة عامة، وتعاني تجارتها من عجز تجاري في مختلف مجموعات الغذاء وخاصة الحبوب وعلى رأسها القمح كما قلنا سابقاً، لذلك فتحرير التجارة الزراعية الدولية سيلحق آثار سلبية بالقطاع الزراعي الذي يتصف بالتخلف. حيث تشير التوقعات أنه إذا تحررت تجارة السلع الزراعية وتوقف دعم الحكومات العربية النسبي لمنتجاتها الزراعية، فإن احتمال ارتفاع الأسعار سيكون في حدود ثلاثة أمثال ماهي عليه الآن، ومن المتوقع ارتفاع أسعار السلع ارتفاعا كبيرا مما سيترتب خسارة الدول العربية حوالي خمسة مليارات دولار سنويا ، كما سيؤدي إلغاء الدعم الزراعي أو تخفيضه إلى رفع أسعار السلع الزراعية التي تستوردها الدول العربية وبخاصة الحبوب والألبان والسكر واللحوم، وتتوقع مصادر الأمم المتحدة أن تبلغ خسارة الدول العربية في مؤشر الرفاهية الاجتماعية بسبب تحرير التجارة الخارجية الدولية في السلع الزراعية حوالي 900 مليون دولار سنوياً[19].

وعليه يجب على الدول العربية أن تتخذ بعض التدابير مثل تنشيط التعاون الزراعي الإقليمي، و إنشاء مخزن غذائي استراتيجي والارتقاء بمستوى التجارة الزراعية... ، كل هذا سيؤدي حتما إلى زيادة قدرة القطاع الزراعي في الوطن العربي على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وكذلك زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية العربية وهذا من خلال التكامل الاقتصادي بين الدول العربية في المجال الزراعي.

أما على صعيد **القطاع الصناعي**[20] ، فستواجه الدول العربية تحديات واسعة في مجال السلع الصناعية العربية من جراء تحرير التجارة وفقا لشروط منظمة التجارة العالمية، حيث أن المنتجات العربية الصناعية ستواجه منافسة شديدة في المنتجات الصناعية للدول المتقدمة وحتى النامية الأخرى ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الدول الصناعية الكبرى تسعى ومنذ أمد ليس بالقريب إلى ابتكار بدائل جديدة للمواد الخام التي تحصل عليها من الدول النامية ، الأمر الذي يضعف المركز التنافسي للدول العربية المعتمدة أساسا على تصدير المواد الخام والنفط.

وفيما يخص تحرير **صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة** ، حيث تعد الدول العربية كمجموعة مستوردة ومصدرة للملابس والمنسوجات في آن واحد، حيث تضم مجموعة الدول المصدرة كل من مصر وتونس والمغرب وسوريا، وتتراوح نسبة صادرات هذه الدول من الملابس والمنسوجات إلى إجمالي صادراتها السلعية من 20% إلى 40% ، وتعد سوق الاتحاد الأوربي أهم الأسواق المستوردة للصادرات العربية من الملابس والمنسوجات حيث تستوعب حوالي 40% من الصادرات المصرية و70% من الصادرات التونسية والمغربية[21] .

ومع تحرير التجارة في هذه السلع تتعرض الصادرات العربية للمنافسة الشديدة وفقا لمعايير الجودة واحتياجات السوق، خاصة من بعض الدول الأسيوية مثل هونج كونج وتايوان بالإضافة إلى تركا والفلبين ، مما ينتج عن ذلك في ضيق السوق الخارجي المتاح لها.

وفيما يخص **تحرير التجارة في الخدمات** للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تقدر بأكثر من (1.5) تريليون دولار سنويا نتيجة لتنشيط أسواق الخدمات، كما تقدر أيضا قيمة الزيادة في التجارة العالمية عن طريق فروع الشركات متعددة

الجنسيات بعد تحرير تجارة الخدمات بحوالي 3 تريليون دولار سنويا . فإنه من المتوقع أيضاً أن يكون الأثر سلبياً على الدول العربية بعد تحرير تجارة الخدمات، نظراً لأن الدول العربية مستورد صافي للخدمات وتعاني من عجز في موازين مدفوعاتها[22]. وتتوقف الدول العربية على المنافسة الأجنبية في مجال الخدمات على طبيعة العروض التي تقدمت بها ومجالاتها والقيود التي تفرضها في جدولتها كشرط للتأهيل المعاملة الوطنية والترخيص للأجانب لتوريد الخدمات.

و أسفرت المفاوضات التي استمرت حوالي 6 سنوات بين القوى التجارية الكبرى والدول النامية إلى اتفاق بتاريخ1997/12/13 لإلغاء قيود تحرير الخدمات المالية بما فيها أعمال البنوك وشركات التأمين والأوراق المالية حول العالم بمشاركة أكثر من 70 دولة [23].

أما **القطاع النفطي**، فالنفط لاتوجد اتفاقية خاصة به ضمن اتفاقيات الجات، وهذا لحرص الدول المتقدمة التي تسيطر على التجارة العالمية على استبعاد النفط من مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، و يوجد فقط مبادئ و إشارات في العديد من الاتفاقيات يمكن الاستفادة منها في تحديد علاقة اتفاقيات المنظمة بالقطاع النفطي ومنها مايلي[24] :

_ المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقية الجات (أي المرتبطة بإعلان ن مراكش عام 1994) و التي تشير إلى حق الدول المصدرة في المحافظة على الموارد الطبيعية، و هو الأمر الذي قد يفسر حق دول أوبك في القيود التي تفرضها على مستوى الإنتاج و الصادرات من النفط و الغاز الطبيعي.

_تحظر أحد قواعد الجات سياسة " التسعير الثنائي "الذي لا يخضع لعوامل السوق، بحيث تكون القاعدة هي عدم خفض الأسعار المحلية أو زيادة الأسعار في الأسواق الخارجية، إلا أن هذا المبدأ يكتنفه الغموض.

_ترتبط اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة بالنفط و الغاز من حيث اعتماد المواصفات و المقاييس للمنتجات البترولية في ظل مبدأ عدم التمييز، و كذلك ضرورة اتساق هذه المواصفات و المعايير مع تلك السائدة في أسواق التصدير.

_ترتبط اتفاقية التجارة في الخدمات مع قطاع النفط و الغاز ارتباطا وثيقا من خلال خدمات الاستشارات الإدارية و الاقتصادية و الفنية و خدمات عمليات التنقيب و الاستكشاف و الاستخراج، و خدمات عمليات النقل الخارجي و الداخلي، كما يتأثر قطاع النفط و الغاز باتفاقية حقوق اعتبارات الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS فيما يخص العلامات التجارية و براءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية .

_هناك مناقشات تجري منذ فترة في لجنة التجارة و البيئة لوضع شروط بيئية مرجعية تضبط علاقة التجارة و الاعتبارات البيئية، والتي قد تؤثر على المعايير البيئية المرتبطة باستخراج النفط الخام، التصفية، نقله، تسويقه و استهلاكه ....الخ.

وهكذا مابقي أمام الدول العربية المصدرة للنفط إلا التشبث بالمادة 20 من اتفاقية الجات التي تبيح اتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية والنادرة[25].

2.3.1. الآثار الايجابية:

هناك العديد من المزايا التي تحققها الدول العربية من جراء التزامها بأحكام اتفاقيات الجات ومنها مايلي:

أ_ يؤدي التخفيض الجمركي وإلغاء العوائق الغير جمركية فضلا عن التزام الدول العربية الأعضاء بتحرير الاستثمارات، إلى تهيئة المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها والاستفادة من المزايا النسبية المختلفة لهذه الدول ، وما يصاحب هذه الاستثمارات بالتبعية من نقل للتكنولوجيا تعد الدول العربية في أمس الحاجة إليها[26].

ب_ مكافحة الدعم والإغراق و إجراءات الوقاية من الواردات من خلال استفادة الصناعة القائمة في العديد من الدول العربية من قواعد ونظام الجات، فطالما عانت الصناعات العربية من المنافسة الغير عادلة من قبل واردات السلع المدعمة أو منخفضة السعر بشكل مبالغ فيه، خاصة من الدول الآسيوية حيث يتيح النظام المطور للجات في هذا المجال، الحق في اتخاذ الإجراءات الفعالة سواء لوقف أو الحد من تدفق الواردات الضارة بالصناعة الوطنية، أو فرض الرسوم التعويضية والمقابلة عليها بحيث ترتفع أسعارها إلى مستوى الأسعار السائدة[27].

ج_ الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة، والنقص المحتمل في المعونات الغذائية، سوف يحفزان الدول العربية إلى تحسين الإنتاجية في قطاعاتها الزراعية، والتوسع في الإنتاج الزراعي.

د_ يعد إدخال قطاعي المنسوجات والملابس الجاهزة ، والزراعية ضمن اتفاقيات تحرير التجارة الدولية من أهم العوامل الايجابية التي يمكن من خلال تعظيم استفادة الدول النامية من الانضمام إلى هذه الاتفاقيات ، وخاصة الدول العربية التي تعد دول مستوردة ومصدرة للملابس والمنسوجات في آن واحد ، حث تضم الدول المصدرة كلا من مصر وتونس والمغرب وسوريا، حيث تتراوح صادرات هذه الدول من الملابس والمنسوجات إلى إجمالي صادراتها السلعية من 20% إلى 40% . وتعد سوق الاتحاد الأوربي أهم الأسواق المستوردة للصادرات العربية من الملابس والمنسوجات ، حيث تستوعب حوالي 40% من الصادرات المصرية، و70% من الصادرات التونسية والمغربية.

هـ_ الآثار الايجابية المتوقعة على التجارة في البترول، من منظور الآثار الكلية لتحرير التجارة على الاقتصاد العالمي، وبالنظر إلى النمو المتوقع للنشاط الاقتصادي الدولي ككل والزيادات المرتقبة في الدخل ومعدل التجارة الدولية، سيكون له مردود إيجابي في التزايد المرتقب في الطلب العالم على البترول ومشقات، مما يعود بالنفع مباشرة للدول العربية المصدرة للنفط .

وفي الأخير، هل يمكن للدول العربية وضع إستراتيجية لمواجهة هذه الآثار السلبية؟.

2. التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة

على الرغم من توافر أسس ومقومات العمل العربي المشترك بين الدول العربية مقارنة بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، إلا أن المحاولات الحثيثة والعديدة للتكامل الاقتصادي العربي قد تمخض عنها قيام هياكل وأطر مؤسسة مصابة بالوهن وغير فاعلة و لم تخرج عن كونها أطر ضلت عاجزة عن إعادة أمجاد الماضي أو حتى صيانة مكتسبات الحاضر.

وفي هذا الصدد، سنحاول أن نلخص أهم المحاولات التي بُذلت من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، بالإضافة إلى أهم العراقيل التي واجهة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصادات العربية.

1.2. محطات التكامل التجاري الإقليمي العربي

عقدت الدول العربية مجموعة من اتفاقيات التجارة الإقليمية، ومن أهم هذه الاتفاقيات، والتي تضم أكبر عدد من الدول العربية هي: اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تضم 18 دولة[28]، من إجمالي 22 دولة الأعضاء في جامعة الدول العربية. وبجانب منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، فهناك العديد من الاتفاقيات الشبه إقليمية مثل أغادير، والاتحاد المغاربي العربي، ومجلس التعاون الخليجي.[29]

وحققت اتفاقية التجارة الحرة الكبرى نجاحاً مهماً في استطاعتها أن تشمل كل الدول العربية وتجمعهم في تكامل اقتصادي مأمول خاصة أن تاريخ التكامل الإقليمي العربي مرَ بمراحل فاشلة، ولعل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى حيز التنفيذ في

سنة 2005، حيث أزيلت كل العوائق الجمركية وغير الجمركية. إلا أن هناك بعض المشاكل فيما يخص قواعد المنشأ، أو توحيد المواصفات.

وقد بدأ حلم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية في الخمسينيات من القرن الماضي، وحاولت الدول العربية الدخول في العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية كما هو موضح في الجدول رقم 03. ولكن فشلت هذه المحاولات في تحقيق نجاح ملموس باستثناء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

الجدول رقم (03): أهم محطات التكامل التجاري الإقليمي العربي

السنة	الاتفاقية
1950	**اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي**
1953	**اتفاقية تسهيل التجارة وتنظيم تجارة الترانزيت**
1957	**اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية**
1964	**اتفاقية السوق العربية المشتركة**
1981	**اتفاقية تيسير وتنمية التجارة**
1997	**اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى**
2003	**مبادرة الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات**
2005	**التنفيذ الكامل لاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى**

المصدر: محمود عبد الفضيل، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية –رؤية للمستقبل- ، دار العين للنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص80.

ومن الأسباب الاقتصادية وراء ضعف التكامل العربي، التشابه الكبير لهياكل الانتاج والتصدير في الدول العربية، وعدم توافق صادرات الدول العربية مع واردات الدول العربية، وضعف التجارة داخل الصناعة الواحدة، وقد أوضح كل من (Hoekman and Messerlin) أن صغر حجم الاقتصادات العربية ممكن أن يكون أيضاً من العوامل التي أدت إلى ضعف حجم التجارة العربية البينية. وقد حدث تزايد في تشابه هياكل صادرات الدول العربية بمرور الوقت مما ساعد على ضعف التجارة البينية والتكامل العربي.

ومن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ضعف التكامل العربي، عدم وجود قيادة سياسية راغبة في تحقيق التكامل، وعدم وجود إرادة ونية سياسية صادقة ومخلصة، ويمكن أن نلخص ضعف الإرادة السياسية في تعطيل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في الأمور التالية:[30]

1- التحفظات على الاتفاقيات والقرارات الجماعية.

2- التوقيع على الاتفاقيات في معظم الأحيان ثم عدم تنفيذها أو التباطؤ في التنفيذ.

3- البطء في التصديق على الاتفاقيات المنظمة لهذا العمل.

4- تعرض العمل العربي المشترك وتأثره بالتقلبات الطارئة للعلاقات والمشكلات السياسية بين الدول.

5- عدم إبداء الاهتمام اللازم لحضور الاجتماعات التي تهم العمل العربي المشترك وإعطاء الوقت الكافي لمناقشة وبحث مواضيع هامة في هذا المجال.

6- عمق الشعور القطري في الدول العربية.

7- غياب دور المنظمات الشعبية والجماهير في أغلب الحالات عن المشاركة في وضع القرارات ومتابعتها (الديمقراطية).

8- حجم ومستوى التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية العربية للخارج.

2.2 . إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي كخيار لمواجهة الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة

يمكن وضع إستراتيجية لمواجهة الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة من خلال :

_ تعزيز قيام علاقات تكتل اقتصادي تكاملية تمكن الدول العربية من توظيف طاقاتها ومواردها بصورة مثلى ، وتسمح لها بتغيير وتنويع هياكلها الإنتاجية بما يمكنها من الاستيعاب المتزايد لعناصر الاقتصاد الجديد كالتكنولوجيا المتقدمة و المعرفة والمهارات البشرية العالية التأهيل في قطاعاتها الإنتاجية[31] .

_ التوجه نحو كسر حلقة "تقسيم العمل الدولي" المفروض عليها، من خلال تكريس تخصصاً في إنتاج وتصدير المواد الأولية سواء النفط أو المواد الأولية الأخرى، الأمر الذي سيفتح آفاقا واسعة أمام معدلات قوية للتبادل التجاري البيني و إلى تعزيز هيكل التجارة العربية القائم الآن مع باقي دول العالم[32].

_ استكمال إنشاء **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** و دخولها حيز التنفيذ، يوفر للدول العربية الأعضاء فرصا مهمة لتخفف من بعض الضغط الواقع عليها في إطار تحرير التجارة متعددة الأطراف، خصوصا و أن هذا التكتل التجاري العربي قد تم بين دول معظمها تقريبا أعضاء في منظمة التجارة العالمية والعدد القليل يفاوض للانضمام ، ويعزز القدرة التفاوضية لدى المنظمة وسيرفع وزنها النسبي كمجموعة مستقلة أو بالمقارنة مع باقي المجموعات الإقليمية والجغرافية الأخرى[33].

_ تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العربي من خلال تقوية مركز الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي ومواجهة المنافسين الآخرين يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، كما أن التعايش مع النظام الجديد للتجارة العالمية أمر لا مناص منه ، وفي هذه الظروف لا مفر أمام الدول العربية ، من سلوك سبيلين في آن واحد ، أولهما العمل على تقليل الخسائر المحتملة واغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام ، وتحويل هذه الفرص من فرص نظرية إلى فرص واقعية، وثانيهما إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية بقصد بناء قوتها الذاتية ، وتخفيض درجة اعتمادها على الخارج [34].

_ العمل على استكمال بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وخاصة من خلال تحرير قطاعات الاتصالات وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات العربية والأجنبية ، من أجل تحسين القدرة على النمو والتنافسية وزيادة نسب انتشار الخدمات[35].

_ زيادة تطوير القطاع المصرفي في الدول العربية من خلال الاستفادة من المعونات الفنية لصندوق النقد العربي ، و التأكيد على التكامل في أسواق المال عن طريق تسهيل إجراءات الربط بين هذه الأسواق وتطويرها والتنسيق بينهما بغية إنشاء سوق مالية عربية موحدة.

_ دعم مراكز البحث العلمي ومشروعات البحث العلمي في المجالات المختلفة في الدول العربية من أجل الارتقاء بالمنتج العربي كما وكيفا[36].

وفي الأخير، نستنتج انه هناك احتمالين حول آثار انضمام الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة، فالاحتمال الأول هو أن عضويتها قد يؤثر سلبا على تقدم مسيرة تكاملها الاقتصادي، وهذا لإرتباطها بدول أخرى متقدمة فترى عدم الحاجة لتكاملها، لأنه يتحقق من خلال انضمامها للمنظمة، والتحرير الشامل للتجارة على المستوى العالمي بما فيها الدول العربية، كما يعمل على عدم الوصول إلى مراحل متقدمة، إذ تتوقف مسيرته عند إقامة منطقة التجارة الحرة العربية فقط، وهذا يتعارض مع إقامة اتحاد جمركي وسوق مشتركة.

أما الاحتمال الثاني؛ فمن ناحية المنظمة لا تعترض على إقامة تكتل اقتصادي، ومنه ستتجه الدول العربية إراديا لإقامة تكاملها للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة وقوعها عند الانضمام، وسيزيدها قوة تفاوضية مع المنظمة، ويكون لها وزن في المنظمة، مثلها مثل التكتلات الاقتصادية العالمية.

خاتمـــــة:

إن التحديات التي تطرحها المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاديات العربية، تجعل الدول العربية البحث عن الكيفية اللازمة لإيجاد الصيغ الإستراتيجية والآليات التي تعظم من الإيجابيات وتقلل من السلبيات، والتخفيف من بعض الضغوط الواقعة على الدول العربية في إطار تحرير التجارة متعددة الأطراف، تدعو الضرورة إلى قيام تكتل إقتصادي عربي يجعلها في وضع أفضل بكثير مما لو بقيت فرادى، وهذا ماسيعزز القدرة التفاوضية ويرفع وزنها النسبي كمجموعة إقليمية مقارنة مع باقي التجمعات الإقليمية الاقتصادية الأخرى، خاصة أن منظمة التجارة العالمية تسمح بوجود مثل هذه التكتلات.

الهوامش والإحالات:

1- علي لطفي، **التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية "الفرص والتحديات أمام الدول العربية"**، المؤتمر العربي الثاني التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية، مسقط، مارس 2007، ص05.

2- فضل علي مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص34

3- عادل المهدي ، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية** ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 2003 ، ص173.

4 -*Otmane Bekenniche* **, *L'Algérie,le GAAT et l'OMC***, *l'OFFICE DES PUBLICATIONS .UNIVERSTIAIRES, Oran ,2006 , p75.*

5- كمال رزيق، بن عمور سمير، **مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في ظل متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، الملتقى الدولي الثاني"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق" ،الاغواط17-19 أفريل2007، ص330.

6- عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص182-183.

7- محفوظ لعشب، **المنظمة العالمية للتجارة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص29-30

8- المحامي خليل السمحراني، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية**، دار النفائس، بيروت، 2003، ص ص103-104.

*- المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة هو باسكال لامي - Pascal Lamy- تولي المنصب في عام 2005.

9- عبد المنعم محمد الطيب ، **استشراف آفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية** ، الملتقى الدولي الثاني"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق" ، الاغواط17-19 أفريل2007، ص284.

10- سمير عبد العزيز، **منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية وقائع..مشاكل..تحديات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 93-94.

11- فضل علي مثنى، مرجع سبق ذكره ، ص196.

12- كمال رزيق، بن عمور سمير، مرجع سبق ذكره، ص332.

13 عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص307.

14 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول العربية**، على الموقع:
http://www.arado.org.eg/AradoActivitiesDetails.asp?type=N&id=10718

15 نفس المرجع أعلاه.

16 المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مرجع سبق ذكره.

17 عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات، **العولمة وتأثيرها على العالم العربي**، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002، ص40.

18 حافظ شعيلي عمرو، **الاقتصاد العربي ومنظمة التجارة العالمية بين الاختلالات وتحديات الانضمام**، المؤتمر العربي الثاني التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية ،مسقط في مارس 2007، ص305.

19 مصطفى العبد الله الكفري، **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة**، الحوار المتمدن، العدد 575، على الموقع الإلكتروني: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9546*

20 حافظ شعيلي عمرو، مرجع سبق ذكره ، ص306.

21 إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002 ، ص191.

22 إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص306.

23 الجوزي جميلة، **مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية** ، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007، ص 132.

24 رشيد بوكساني، نسيمة أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص307.

25 الجوزي جميلة، مرجع سبق ذكره ، ص135.

26 أسامة المجذوب، **الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1947-1994**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص250.

27 أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره ، ص250.

28 مصر، البحرين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطرن المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن.

29 محمود عبد الفضيل، **سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية –رؤية للمستقبل-** ، دار العين للنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص79.

30 حربي محمد موسى عريقات، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة**، مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 2000/20، القاهرة، مصر، ص ص 250-258.

31 عبد الواحد العفوري ، **مستقبل النظام التجاري العالمي في ضوء مفاوضات جولة الدوحة** ، المؤتمر العربي الثاني التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية ، مسقط في مارس 2007 ،ص421.

32 نفس المرجع ، ص421.

33 نفس المرجع، ص ص433-434.

34 عبد المنعم محمد الطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص285.

35 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا) ، **الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي** ، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006 ، ص13.

36 الجوزي جميلة ، مرجع سبق ذكره ، ص137.